

كتاب الزكاة



زكاة الفطر

أذكر حكم الزكاة؟ ما هي شروط وجوب الزكاة؟ وكم عدد هذه الشروط؟

وهي أحد أركان الإسلام ومبانيه العظام لقول النبي صلى الله عليه وسلم بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت متفق عليه شرط وجوبها خمسة أشياء:

- الإسلام فلا تجب على الكافرو لو مرتدا لأنها من فروع الإسلام لحديث معاذ إنك تأتي قوما من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم متفق عليه
- الحرية فلا تجب على الرقيق في قول الأكثر فإن ملكه سيده مالا وقتنا لا يملك فزكاته على سيده وهو مذهب سفيان وإسحاق وعنه لا زكاة على واحد منهما قال ابن المنذر وهذا قول ابن عمر وجابر ومالك ولو مكاتباً لا نعلم أحداً خالف فيه إلا أبا ثور وعن جابر مرفوعاً: ليس في مال المكاتب زكاة حتى يعتق رواه الدارقطني. لكن تجب على البعض بقدر ملكه من المال بجزئه الحر لتمام ملكه عليه
- ملك النصاب تقريباً في الأثمان وتحديدًا في غيرها لما يأتي وتجب فيما زاد على النصاب بالحساب إلا في السائمة روى ذلك عن علي وابن عمر ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة

٤- الملك التام فلا زكاة على السيد في دين الكتابة قال في الشرح بغير خلاف علمناه ولا حصة في المضارب من الربح قبل القسمة نص عليه ومن له دين ملئ زكاة إذا قبضه لما مضى وبه قال علي والثوري وقال عثمان وابن عمر والشافعي وإسحاق وأبو عبيد عليه إخراج الزكاة في الحال وإن لم يقبضه وعن عائشة ليس في الدين زكاة وعن ابن المسيب يزكيه إذا قبضه لسنة واحدة وفي الدين على غير المليء والمجود والمغصوب والضائع روايتان:

إحداهما لا تجب فيه وهو قول إسحاق وأهل العراق لأنه خارج عن يده وتصرفه أشبه دين الكتابة. والثانية يزكيه إذا قبضه لما مضى وهو قول الثوري وأبي عبيد لقول علي في الدين المظنون إن كان صادقاً فليزكه إذا قبضه لما مضى وعن ابن عباس نحوه رواهما أبو عبيد وعن مالك يزكيه إذا قبضه لعام واحد. وفي حديث ابن عبد العزيز كتب إلى ميمون بن مهران في مظالم كانت في بيت المال أن يردّها على أربابها ويأخذ منها زكاة عامها فإنها كانت مالا ضمّاراً المال الضمار الغائب الذي لا يرجى وإذا رجع فليس بضمار وإنما أخذ منه زكاة عام واحد لأن أربابه ما كانوا يرجون رده عليهم فلم يوجب عليهم زكاة السنين الماضية وهو في بيت المال رواه مالك في الموطأ بمعناه

٥- تمام الحول لحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول رواه الترمذي. ولا يضر لو نقص نصف يوم ونحوه صححه في تصحيح الفروع لأنه يسير

وتجب في مال الصغير والمجنون لقوله صلى الله عليه وسلم ابتغوا في أموال اليتامى كيلا تأكله الزكاة رواه الترمذي



ما هي الأصناف التي تجب فيها الزكاة؟

وهي في خمسة أشياء في سائمه بهيمة الأنعام وفي الخارج من الأرض وفي العسل وفي الأثمان وفي عروض التجارة



هل يمنع الدين وجوب الزكاة؟

ويمنع وجوبها دين ينقص النصاب في الأموال الباطنة رواية واحدة لأن عثمان قال بمحض من الصحابة هذا شهر زكانكم فمن كان عليه دين فليؤده حتى تخرجوا زكاة أموالكم رواه أبو عبيد ولم ينكر فكان إجماعاً وفي الأموال الظاهرة روايتان إحداهما يمنع وهو قول إسحاق والثانية لا يمنع وهو قول مالك والشافعي



ما حكم من مات وعليه زكاة ؟

ومن مات وعليه زكاة أخذت من تركته نص عليه ولو لم يوص بها لحديث فدين الله أحق بالوفاء



ما هي شروط وجوب زكاة السائمة ؟

تجب فيها بثلاثة شروط:

- ١- أن تتخذ للدر والنسل والتسمين لا للعمل قال أحمد ليس في العوامل زكاة
- ٢- أن تسوم أي ترعى المباح أكثر الحول لحديث بهذا بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعا في كل إبل سائمة في كل أربعين ابنه لبون رواه أحمد وفي حديث الصديق مرفوعا وفي الغنم في سائمها إذا كانت أربعين ففيها شاة الحديث وفي آخر إذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين شاة واحدة فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها فقيد بالسوم
- ٣- أن تبلغ نصابا



ما هو نصاب زكاة الإبل ؟

- أولا : أقل نصاب الإبل خمس . وفيها شاة . ثم إلى (أن تبلغ) أربعة وعشرين (فني) كل خمس شاة
- ثانيا : (إذا بلغت ٢٥ . وحتى يبلغ عددها ٣٥) . فتجب بنت مخاض وهي ما تم لها سنة واحدة
- ثالثا : (إذا بلغت ٣٦ وحتى يبلغ عددها ٤٥) . فتجب بنت لبون لها سنتان
- رابعا : (إذا بلغ عددها ٤٦ . وحتى يبلغ عددها ٦٠) . فتجب حقة لها ثلاث سنين
- خامسا : (إذا بلغت ٦١ . وحتى يبلغ عددها ٧٥) . فتجب جذعة لها أربع سنين
- سادسا : (إذا بلغت ٧٦ . وحتى يبلغ عددها ٩٠) . فتجب بنتا لبون
- سابعا : (إذا بلغت ٩١ . وحتى يبلغ عددها ١٢٠) . فتجب حقتان
- ثامنا : (إذا بلغت ١٢١ . وحتى يبلغ عددها ١٢٩) . فتجب ثلاث بنات لبون
- تاسعا : (إذا بلغ عددها ١٣٠ فما فوق) . فإما أن تقسم عدد الإبل كله إلى خمسينات أو أربعينات مع أربعينات ثم تخرج: عن كل ٤٠ — بنت لبون وعن كل ٥٠ — حقة
- مثال ذلك ١٥٠ من الإبل تقسمها إلى ثلاث خمسينات فتخرج ثلاث حقات
- ١٦٠ من الأبل تقسمه إلى أربعة أربعينات . فتخرج أربع بنات لبون

عدد الإبل	القدر الواجب فيها
١ - ٤	لا شيء فيها
٥ - ٩	١ شاة
١٠ - ١٤	شأتان
١٥ - ١٩	٣ شياه
٢٠ - ٢٤	٤ شياه
٢٥ - ٣٥	بنت مخاض (هي أنثى الإبل أتمت سنة وقد دخلت في الثانية سميت بذلك لأن أمها لحقت بالمخاض وهي الجوامل)
٣٦ - ٤٥	بنت لبون (أنثى الإبل التي أتمت سنتين ودخلت في الثالثة سميت بذلك لأن أمها تكون قد وضعت غيرها في الغالب وصارت ذات لبن)
٤٦ - ٦٠	حقة (أنثى الإبل التي أتمت ثلاث سنين ودخلت الرابعة وسميت حقة لأنها استحققت أن يطرقها الفحل)
٦١ - ٧٥	جذعة (أنثى الإبل التي أتمت أربع سنين ودخلت في الخامسة)
٧٦ - ٩٠	بنتا لبون
٩١ - ١٢٠	حقتان
١٢١ - ١٢٩	ثلاث بنات لبون



١٣٠ - ١٣٩	حقة + بنتا لبون (لأن فيه خمسين واحدة + أربعينتان)
١٤٠ - ١٤٩	حقتان + بنتا لبون (لأن فيه خمسينتان + أربعينتان)
١٥٠ - ١٥٩	ثلاث حقات (لأن فيه ثلاث خمسينات)
١٦٠ - ١٦٩	أربع بنات لبون (لأن فيه أربع أربعينات)
١٧٠ - ١٧٩	ثلاث بنات لبون + حقة (لأن فيه ثلاث أربعينات + خمسين)
١٨٠ - ١٨٩	بنتا لبون + حقتان (لأن فيه أربعينتين اثنتين + خمسينتين)
١٩٠ - ١٩٩	ثلاث حقات + بنت لبون (لأن فيه ثلاث خمسينات + أربعين)
٢٠٠ - ٢٠٩	أربع حقات أو خمس بنات لبون (لأن فيه أربع خمسينات + أربع أربعينات)

لحديث أنس أن أبا بكر الصديق كتب له حين وجهه إلى البحرين بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التي أمر الله بها رسوله فمن سألها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم في كل خمس شاة فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض فإن لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة طروقة الفحل فإذا بلغت إحدى وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة فإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الفحل فإذا زادت حقتان طروقتا الفحل فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة رواه أحمد



ما هو نصاب زكاة البقر ؟

نصاب البقر - أهلية كانت أو وحشية:

أولاً: إذا كانت أقل من ٣٠ — لا زكاة فيها

ثانياً: إذا بلغ عددها ٣٠ بقره فيها — تباع [ته له من عمره سنة]

ثالثاً: إذا بلغ عددها ٤٠ بقره فيها — مسنة [ته له من العمر سنتان]

رابعاً: إذا بلغ عددها ٦٠ بقره فيها — تباعان

خامساً: وبعد ذلك منذ أن يصير عددها ٧٠ بقره

في كل ٣٠ — تباع وفي كل ٤٠ — مسنة

جدول نصاب زكاة البقر ومقدار الزكاة الواجبة فيها:

عدد البقر	القدر الواجب فيها
١ - ٢٩	لا شيء فيها
٣٠ - ٣٩	تبيع (ما أنه من البقر سنة ودخل في الثانية ذكر كان أو أنثى)
٤٠ - ٥٩	مسنة (أنثى البقر التي أتمت سنتين ودخلت في الثالثة)
٦٠ - ٦٩	تبيعان أو تبيعتان
٧٠ - ٧٩	مسنة وتبيع
٨٠ - ٨٩	مستتان
٩٠ - ٩٩	ثلاثة أتبعه
١٠٠ - ١٠٩	مسنة وتبيعان
١١٠ - ١١٩	مستتان وتبيع
١٢٠ - ١٢٩	ثلاث مسنات أو أربعة أتبعه

وهكذا ما زاد على ذلك في كل ثلاثين تباع أو تباعة وفي كل أربعين مسنة ، والجواميس صنف من أصناف البقر ينبغي لمالكها ضمها إلى ما عنده من البقر وإخراج زكاتها.

لقول معاذ بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم أصدق أهل اليمن فأمرني أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً ومن كل أربعين مسنة الحديث رواه أحمد



ما هو نصاب الغنم ؟

((نصاب الغنم - أهلية كانت أو وحشية

بحسب الجدول الآتي :

عدد الغنم	القدر الواجب فيها
٣٩ - ١	لا شيء فيها
٤٠ - ١٢٠	شاة واحدة (أنثى من الغنم لا تقل عن سنة)
١٢٠ - ٢٠٠	شاتان
٢٠١ - ٣٩٩	ثلاث شياه
٤٠٠ - ٤٩٩	أربع شياه
٥٠٠ - ٥٩٩	خمس شياه

وهكذا ما زاد عن ذلك ففي كل مائة شاة واحدة.

لقول سعد بن ديسم أتاني رجلان على بعير فقالا إنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لتؤدي صدقة غنمك قلت فأني شيء تأخذان قالوا عناق جذعة أو ثنية رواه أبو داود ولأن هذا السن هو المجزئ في الأضحية كذلك في الزكاة وفي مائة واحدة وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي أربع شياه ثم كل مائة شاة لما روى أنس في كتاب الصدقات وفي سائمة الغنم إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة فإذا زادت على عشرين ومائة ففيها شاتان فإذا زادت على مائتين إلى ثلاث ففيها ثلاث شياه فإذا زادت على ثلاثة مائة ففي كل مائة شاة فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربه رواه أحمد وأبو داود



ما هي الخلطة التي تجعل الشركاء (الخطاء) يزكون أنعامهم كزكاة شخص واحد ؟

إذا اختلط اثنان من أهل الزكاة في نصاب ماشية لهم (فيجب عليهما إخراج الزكاة كزكاة شخص واحد. إذا توفرت الشروط التالية:

أولاً : أن يكون الاختلاط بجميع الحول

ثانياً : أن يكون هناك اشتراك في الأمور التالية:

المبيت - المسرح - المقلب - الفضل - المرعى زكياً كالأفراد



أذكر الحكم إذا اختلف النوع كخط البقر مع الجاموس أو الضأن مع المعز ؟

ولا تشترط نية الخلطة ولا اتحاد المشرب والراعي ولا اتحاد الفضل إن اختلف النوع كالبحر والجاموس والضأن والمعز لما روى أنس في كتاب الصدقات ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بالسوية رواه أحمد وأبو داود والنسائي



الخلطة قد تفيد التغليب على المختلطين وضع ذلك ؟

وقد تفيد الخلطة تغليظاً كائناً اختلطاً بأربعين شاة لكل واحد عشرون فيلزمهما شاة أنصافاً . توضيح المثال الذي ذكره المؤلف: يوجد شخصان وكل شخص لديه ٢١ شاة ففي حالة انفرد كل شخص لا تجب الزكاة عليهما . لأنه لم يبلغ النصاب . لكن إذا اختلطاً فتجب عليهما الزكاة . لأنهما سيبلغان النصاب



الخلطة قد تفيد التخفيف على المختلطين وضع ذلك ؟

وتخفيفاً كالثلاثة اختلطوا بمائة وعشرين شاة لكل واحد أربعون فيلزمهم شاة أثلاثاً ومع عدم الخلطة يلزمهم ثلاث كل وواحدة شاة . مثال: ثلاثة أشخاص وكل واحد منهم لديه ٤٠ شاة فتجب على كل واحد منهم في حالة انفرد أن يخرج شاة واحدة فيكون المجموع ٣ شياه ولكن إذا اختلطوا سيكون المجموع ١٢٠ شاة وهذا العدد يجب فيه شاة واحدة فقط

إذا كان لشخص أموال ففرقها في أماكن متباعدة. هل لذلك أثر على الزكاة أو نصابها ؟

لا أثر لتفرقة المال (إلا في) السائمة

ولا أثر لتفرقة المال ولا خلطته نص عليه لأن الخبر لا يمكن حمله على غير الماشية ولا يختلف المذهب في سائر الأموال أن يضم مال الواحد بعضه إلى بعض تقاربت البلدان أو تباعدت بعدم تأثير الخلطة فيها قاله في الكافي
مالك يكن المال سائمة فإذا كانت سائمة بمحلين بينهما مسافة قصر فكل حكم نفسه فإذا كان له شياء بمحال متباعدة في كل محل أربعون فعليه شياء بعدد المحال ولا شيء عليه إن لم يجتمع له في كل محل أربعون ما لم يكن خلطه لعموم قوله صلى الله عليه وسلم لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة .

مثال: إذا كان لديه في أربع محال متباعدة بينها مسافة قصر أربعون شاة في كل محل فعليه شاة في كل محل . وإن كان لديه في أربع محال متباعدة بينها مسافة قصر عشرون شاة في كل محل . فلا زكاة عليه . إلا أن يكون قد خلط العشرين شاة مع شياء شخص آخر فبلغ مجموعهما نصاب الزكاة.

أذكر الأصناف التي تجب فيها الزكاة من الزروع ؟

أجمعوا على وجوبها في الحنطة والشعير والتمر والزبيب حكاه ابن المنذر وابن عبد البر
تجب في كل مكيل مدخر من الحب كالقمح والشعير والذرة والأرز والحمص والعدس والبقلاء والكرسنة والسمسم والدخن والكراميا والكزبرة وبزر القطن والكتان والبطيخ ونحوه لقوله تعالى { يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض } وقوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون أو كان عشرينا العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر رواه البخاري ويدل على اعتبار الكيل حديث ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة متفق عليه

ومن الثمر كالتمر والزبيب واللوز والفسق والبندق والسماق لما تقدم وحديث لا زكاة في حب ولا ثمر حتى يبلغ خمسة أوسق رواه مسلم دل على وجوب الزكاة في الحب والتمر وانتفاؤها عن غيرها قاله في الكافي
ولا زكاة في عنب وزيتون وجوز وتين ومشمش وتوت ونبق وزعرور ورمال نعم هذه الأوصاف فيها وقد روى موسى بن طلحة أن معاذ لم يأخذ من الخضروات صدقة وله عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عاملا له على الطائف أن قبله حيطانها فيها من الفرسك والرمال ما هو أكثر غلة من الكروم أضعافا فكتب يستأمر في العشر فكتب إليه عمر أن ليس عليها وهي من الأعضاء كلها فليس عليها عشر والفرسك الخوخ

أذكر شروط وجوب زكاة الزروع والثمار ؟

وانما تجب فيما تجب بشرطين:

- ١- أن يبلغ نصابا وقدره بعد تصفية الحب وجفاف الثمر خمسة أوسق وهي ثلاث مائة صاع لأن الوسق ستون صاعا إجماعا لنص الخبر رواه أحمد وابن ماجه . وبالأردب ستة وربع وبالرطل العراقي ألف وست مائة وبالقدسي مائتان وسبعة وخمسون وسبع رطل لحديث أبي سعيد مرفوعا ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة رواه الجماعة
- ٢- أن يكون مالكا للنصاب وقت وجوبها فوقت الوجوب في الحب إذا اشتد وفي الثمر إذا بدا صلاحها لأنه حينئذ يقصد للأكل والاحتياجات به فأشبهه اليابس قاله في الكافي وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة إلى يهود فيخرجهم النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه رواه أبو داود فلا زكاة فيما يلقطه اللقاط من السنبل وما يأخذه أجره بحصاده أو يوهب له نص عليه قال أحمد هو بمنزلة المباحات ليس فيه صدقة

إذا بلغت الزروع أو الثمار مقدار النصاب . فما هو المقدار الذي يخرج به للزكاة ؟

ويجب فيها يسقى بلا كلفة العشر وفيما يسقى بكلفة نصف العشر لحديث ابن عمر مرفوعا فيما سقت السماء العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر رواه أحمد والبخاري وللسائي وأبي داود وابن ماجه فيما سقت السماء والأنهار والعيون أو كان بعلا العشر وفيما سقى بالسواني والنضح نصف العشر

ما هي صفة الحب أو الثمر الذي يتم إخراجها للزكاة ؟ وما الحكم لمن أخرجها على غير الصفة المحددة ؟

ويجب إخراج زكاة الحب مصفى والثمر يابس لما روى الدارقطني عن عتاب بن أسيد أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يخرص العنب زبيبا كما يخرص الثمر ولا يسمى زبيبا وتقرأ حقيقة إلا اليابس وقيس الباقي عليهما فلو خالف وأخرج رطباً لم يجزئه ووقع نفلاً



متى يسن للإمام أن يبعث خارص لخرص النخل والكرم ؟ وكم عدد الخراص ؟ وما هي شروطهم ؟

وسن للإمام بعث خارص لثمره النخل والكرم إذا بدا صلاحها ويكفي واحد بشرط كونه مسلماً أميناً خبيراً



من الذي يدفع أجره الخراص للزكاة ؟

وأجرته على رب الثمرة لعمله في ماله عملاً مأذوناً فيه



متى يجب على الإمام بعث السعاة لجمع الزكاة ؟

ويجب عليه بعث السعاة قرب الوجوب لقبض زكاة المال الظاهر لفعله صلى الله عليه وسلم



ما هي الأرض الخراجية ؟ هل يمكن أن يجتمع العشر مع الخراج في الأرض الخراجية ؟

ويجتمع العشر والخراج في الأرض الخراجية العشر في غلتها والخراج في رقبتهما وهي ما فتحت عنوة ولم تقسم بين الغانمين كمصر والشام والعراق وما جلا عنها أهلها خوفاً وما صولجوا على أنها لنا ونقرها معهم بالخراج



ما حكم تضمين أموال العشر والأرض الخراجية ؟

وتضمن أموال العشر والأرض الخراجية باطل نص عليه لأنه يقتضي الإقتصار عليه في نملك ما زاد وغرم ما نقص وهذا مناف لموضوع العمالة وحكم الأمانة وسئل أحمد في رواية حرب عن تفسير حديث ابن عمر

القبالات ربا قال هو أن يستقبل القرية وفيها العلوج والنخل فسماه ربا أي في حكمه في البطلان وعن ابن عباس إياكم والربا ألا وهي القبالات ألا وهي الذل والصغار



هل تجب في العسل زكاة ؟ وما هو نصابه ؟

وفي العسل العشر ونصابه مائة وستون رطلاً عراقية نص عليه لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤخذ في زمانه من قرب العسل من كل عشر قرب قريبة من أوسطها رواه أبو عبيد . قال أحمد أخذ عمر منهم الزكاة وقال الأثرم قلت ذلك على أنهم يطوعون قال لا بل أخذ منهم وروى الجوزجاني عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع لنا وادياً باليمن فيه خلايا من نحل وإنا نجد ناساً يسرقونها فقال عمر إذا أدبتم صدقتها من كل عشرة أفراق فرقا حميناها لكم والفرق ستة عشر رطلاً عراقية



هل في الركاز زكاة ؟ وهل يزكى ولو كان قليلاً ؟

وفي الركاز وهو الكنز ولو قليلاً الخمس ولا يمنع وجوبه الدين لحديث أبي هريرة مرفوعاً وفي الركاز الخمس رواه الجماعة



كيف يصرف مصرف الفيء ؟

يصرف مصرف الفيء نص عليه لما روى أبو عبيد بإسناده عن الشعبي إن رجلاً وجد ألف دينار مدفونة خارج المدينة فأتى بها عمر بن الخطاب فأخذ منها مائتي دينار ودفع إلى الرجل بقيتها وجعل عمر يقسم المائتين بين من حضره من المسلمين إلى أن فضل منها فضلة فقال أين صاحب الدنانير فقام إليه فقال عمر خذ هذه الدنانير فهي لك فلو كان الخمس زكاة لخص به أهل الزكاة



ما هي الأثمان ؟ ما هو مقدار زكاة الأثمان ؟

وهي الذهب والفضة وفيها ربع العشر لحديث عائشة وابن عمر مرفوعاً أنه كان يأخذ من كل عشرين مثقالاً نصف مثقال رواه ابن ماجه وفي حديث أنس مرفوعاً وفي الرقة ربع العشر متفق عليه



ما هو نصاب الذهب و الفضة ؟

وإذا بلغت نصابا فنصاب الذهب بالمشاقيل عشرون مثقالا لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا ليس في أقل من عشرين مثقالا من الذهب ولا في أقل من مائتي درهم صدقة رواه أبو عبيد وبالدنانير خمسة وعشرون وسبعا دينار وتسع دنانير بالدينار الذي زنته درهم وثمان درهم ونصاب الفضة مائتا درهم لما تقدم ولقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة رواه أحمد ومسلم عن جابر والأوقية أربعون درهما والدرهم اثنتا عشرة حبة خروب والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم عشرة الدراهم سبعة مثاقيل



شخص عنده ذهب و فضة كلاهما لم يبلغا النصاب . فهل يضمهما إلى بعض ؟

ويضم الذهب إلى الفضة في تكميل النصاب ويخرج من أيهما شاء لأن زكاتهما ومقاصدها متفقة



هل في الحلي زكاة ؟

ولا زكاة في حلي مباح معد لاستعمال أو إعارته لحديث جابر مرفوعا ليس في الحلي زكاة رواه الطبراني قال الإمام أحمد خمسة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقولون ليس في الحلي زكاة زكاته إعارته وهم أنس وجابر وابن عمر وعائشة وأسماة أختها وقال الترمذي ليس يصح في هذا الباب شيء يعني أيجاب الزكاة في الحلي وتجب في الحلي المحرم كآنية الذهب والفضة لأن الصناعة المحرمة كالعدم وكذا في المباح المعد للكرى أو النفقة إذا بلغ نصابا وزنا لأن سقوط الزكاة فيما اتخذ لاستعمال أو إعارته لصرفه عن جهة النماء فبقي ما عداه على الأصل ويخرج عن قيمته إن زادت عن وزنه لأنه أحظ للفقراء



أذكر حكم تحلية المساجد بالذهب والفضة؟

وتحرم تحلية المسجد بذهب أو فضة لأنه سرف وتجب إزالته كسائر المنكرات وتجب زكاته إن بلغ نصابا إلا إذا استهلك فلم يجتمع منه شيء فلا تجب إزالته لعدم الفائدة فيها ولا زكاته لأن مالبيته ذهبت ولما ولي عمر بن عبد العزيز الخلافة أراد جمع ما في مسجد دمشق مما موه به من الذهب فقبل له إنه لا يجتمع منه شيء فتركه



أذكر حكم الحلي للذكر؟ وللأنثى؟

ويباح للذكر من الفضة الخاتنه ولو زاد على مثقال لأنه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من ورق متفق عليه وجعله بخنصر يسار أفضل قال الدارقطني وغيره المحفوظ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتختم في يساره وضعف أحمد في رواية الأثرم وغيره حديث التختم باليمن وفي البخاري من حديث أنس كان فسه منه ولمسلم كان فسه حبشيا وتباح قبيعة السيف فقط ولو من ذهب قال أنس كانت قبيعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم فضة رواه الأثرم ولأن عمر كان له سيف فيه سبائك من ذهب وعثمان بن حنيف كان في سيفه مسمار من ذهب ذكرهما أحمد وحلية المنطقة وهي ما يشد به الوسط لأن الصحابة اتخذوا المناطق محلا للفضة والجوشن والخوذة قياسا على المنطقة لمساواتها معنى فوجب أن تساويها حكما والجوشن الدرع والخوذة البيضة وما دعت إليه ضرورة كأنف لأمره صلى الله عليه وسلم عرفجة بن أسعد لما قطع أنفه يوم الكلاب أن يتخذ أنفا من ذهب رواه أبو داود والحاكم وكذا ربط الأسنان روى الأثرم عن موسى بن طلحة وأبي جمره الضبي وثابت البناني وإسماعيل بن زيد بن ثابت والمغيرة بن عبد الله أنهم شدوا أسنانهم بالذهب لا الركاب واللجام والدواذ ونحوها فتحرم كالآنية ويباح للنساء ما جرت عادتهن بلبسه ولو زاد عن ألف مثقال لعموم حديث أحل الحرير والذهب لإناث أمي ولعدم ورود الشرع بتحديده وللرجل والمرأة التحلي بالجوهر والياقوت والزبرجد لعدم النهي عنه



حكم التختيم بالحديد و النحاس للرجل أو المرأة ؟ ما الذي يستحب التختيم به ؟

وكره تختيمها بالحديد والنحاس والرصاص نص عليه ونقل مهنا عن أحمد أكره خاتنه الحديد لأنه حلية أهل النار ويستحب بالعقيق لحديث تختموا بالعقيق فإنه مبارك قال العقيلي لا يثبت في هذا شيء وذكره ابن الجوزي في الموضوعات



ما هي عروض التجارة؟

وهي ما يعد للبيع والشراء لأجل الربح فتجب الزكاة فيها إذا بلغت قيمتها نصاباً حكاها ابن المنذر إجماعاً وعن سمرة بن جندب أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نخرج الصدقة مما نعدده للبيع رواه أبو داود



كيف يتم إخراج زكاة العروض؟ وهل هذه الكيفية تنطبق على تجار الصرافة وأموالهم؟

فتقوم إذا حال الحول عليها وأولها من حين بلوغ القيمة نصاباً بالأحظ للمساكين من ذهب أو فضة فإن بلغت القيمة نصاباً وجب ربع العشر وإلا فلا احتج أحمد بقول عمر لحماس أد زكاة مالك فقال مالي إلا جعاب وأدم فقال قومها وأد زكاتها رواه أحمد وسعيد وأبو عبيد وغيرهم وهو مشهور وكذا أموال الصيارف لأنها معدة للبيع والشراء لأجل الربح



في أواني الذهب والفضة هل العبرة بقيمتها أو بوزنها؟

ولا عبرة بقيمة أنية الذهب والفضة بل بوزنها



كيف تقوم العروض التي تحتوي على صناعة محرمة؟

ولا بها فيه صناعة محرمة فيقوم عارياً عنها لأن وجودها كالعدم



من عنده عرض للتجارة أو ورث عرضاً فنواه للقنية ثم نواه للتجارة فهل يصير للتجارة بمجرد النية؟ وهل حلي اللبس له نفس الحكم؟

ومن عنده عرض للتجارة أو ورثة فنواه للقنية ثم نواه للتجارة لم يصير عرضاً بمجرد النية حتى يحول عليه الحول على نية التجارة لأن القنية هي الأصل فلا ينتقل عنها إلا بالنية ويعتبر وجودها في جميع الأحوال كالنصاب لقوله في حديث سمرة مما نعدده للبيع رواه أبو داود -غير حلي اللبس لأن الأصل وجوب زكاته فإذا نواه للتجارة فقد رده إلى الأصل فيكفي فيه مجرد النية



أذكر حكم المعادن المستخرجة من الأرض؟

وما استخرج من المعادن ففيه بمجرد إخراجها ربع العشر إذا بلغت القيمة نصاباً بعد السبك والتصفية لقوله تعالى { ومما أخرجنا لكم من الأرض } وروى الجوزجاني بإسناده عن بلال بن الحارث المزني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ من معادن القبلية الصدقة وقدرها ربع العشر لأنها زكاة في الأثمان فأشبهت زكاة سائر الأثمان قاله في الكافي ويشترط بلوغ النصاب ما تقدم



ما حكم إخراج القيمة في الزكاة؟

لا يجوز إخراج القيمة في الزكاة مطلقاً



ما حكم أن يقوم الشخص بشراء الزكاة أو الصدقة التي أخرجها؟

يحرم على الشخص شراء زكاته وصدقته ولو اشتراها من غير من أخذها



ما حكم من مات أو تعسر قبل الغروب؟

تجب بأول ليلة العيد فمن مات أو أعسر قبل الغروب فلا زكاة عليه نص عليه

وبعده تستقر في ذمته لقول ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان وذلك يكون بغروب الشمس ليلة العيد لأنه أول زمن يقع فيه الفطر من جميع رمضان



على من تجب زكاة الفطر؟ وما مقدارها؟

وهي واجبة على كل مسلم قال ابن المنذر أجمعوا على أنها فرض لحديث ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين رواه الجماعة يجد ما يفضل عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته لأن النفقة أهم فيجب البداء بها لقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك رواه مسلم وفي لفظ وابدأ بمن تعول رواه

بعد ما يحتاج من مسكن وخادم ودابة وثياب بذلة وكتب علم لأن هذه حوائد أصلية يحتاج إليها كالنفقة



أذكر عن من تؤدي زكاة الفطر وكيفيتها ذلك؟

وتلزمه عن نفسه وعن من يمونه من المسلمين كزوجته وعبد وولد لعموم حديث ابن عمر أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن تموتون رواه الدارقطني. فإن لم يجد لجميعهم بدأ بنفسه لحديث بدأ بنفسك ثم بمن تعول فزوجته لوجوب نفقتها مع الإيسار والإعسار لأنها على سبيل المعاوضة فرقيقه لوجوب نفقته مع الإعسار بخلاف نفقة الأقارب لأنها صلة فأمه لقوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي حين قال من أبر قال أمك قال ثم من قال أمك قال ثم من قال أمك قال ثم من قال أبك فأبيه لما سبق وحديث أنت ومالك لأبيك فولده لقربه ووجوب نفقته في الجملة فأقرب في الميراث لأنه أولى من غيره كالمرثات وتجب على من تبرع بمؤنة شخص شهر رمضان نص عليه لعموم حديث أدوا صدقة الفطر عن تموتون وروى أبو بكر عن علي رضي الله عنه زكاة الفطر عن جرت عليه نفقتك وعنه لا تلزمه في قول الأكثر واختاره أبو الخطاب وصححه في المغنى والشرح وحمل نص أحمد على الاستحباب



هل تجب زكاة الفطر على من استأجر أجيرا بطعامه؟

لا على من استأجر أجيرا بطعامه لعدم دخوله في المنصوص عليهم



ما حكم الزكاة عن الجنين؟

وتسن عن الجنين لفعل عثمان رضي الله عنه ولا تجب قال ابن المنذر كل من نحفظ عنه لا يوجبها عن الجنين



هل تجب زكاة الفطر على اليتيم؟

ويجب على اليتيم ويخرج عنه وليه من ماله لا نعلم أحدا خالف فيه إلا محمد بن الحسن وعموم حديث ابن عمتم يقتضي وجوبها عليه



أذكر وقت إخراج زكاة الفطر وما حكم تأخير إخراجها؟

والأفضل إخراجها يوم العيد قبل الصلاة لما في المتفق عليه من حديث ابن عمر مرفوعا وفي آخره وأمر بها أن تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة وفي حديث ابن عباس من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات وقال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز في قوله تعالى { قد أفلح من تركي وذكر اسم ربه فصلى } هو زكاة الفطر وتكره بعدها خروجها من الخلاف ولقوله صلى الله عليه وسلم أغنوهم عن الطلب في هذا اليوم رواه سعيد بن منصور فإذا أخرها بعد الصلاة لم يحصل الإغناء لهم في اليوم كله ويحرم تأخيرها عن يوم العيد مع القدرة لأنه تأخير للحق الواجب عن وقته وكان عليه الصلاة والسلام يقسمها بين مستحقيها بعد الصلاة فدل على أن الأمر بتقديمها على الصلاة للاستحباب



ما حكم من فاتته أن يؤدي الزكاة في وقتها؟

ويقتضيها من أخرها لأنه حق مالي وجب فلا يسقط بفوات وقته كالدين قاله في الكافي



ما حكم من يؤدي الزكاة قبل العيد بيومين؟

وتجرى قبل العيد بيومين لقول ابن عمر كانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين رواه البخاري وهذا إشارة إلى جميعهم فيكون إجماعا ولأن ذلك لا يخل بالمقصد إذ الظاهر بقاؤها أو بعضها إلى يوم العيد



بما تكون زكاة الفطر؟ وبما تجزئ؟

والواجب عن كل شخص صاع تمر أو زبيب أو بر أو شعير أو أقط لحديث أبي سعيد كنا نخرج زكاة الفطر إذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط متفق عليه ويجزئ دقيق البر والشعير إذا كان وزن الحب نص عليه واحتج على إجزائه بزيادة تفرد بها ابن عيينة من حديث أبي سعيد أو صاعاً من دقيق قيل لابن عيينة إن أحداً لا يذكره فيه قال بل هو فيه رواه الدارقطني قال المجد بل هو أولى بالأجزاء لأنه كفى مؤنته كتمر منزوع نواه ويخرج مع عدم ذلك ما يقوم مقامه من حب يقات كذرة ودخن وباقلاء لأنه أشبه بالمنصوص عليه فكان أولى



هل يجوز يعطي الجماعة زكاتهم لواحد والعكس؟

ويجوز أن يعطي الجماعة فطرتهم لواحد نص عليه وبه قال مالك وأصحاب الرأي وابن المنذر وأن يعطي الواحد فطرته لجماعة قال في الشرح لا نعلم فيه خلافاً



هل يجوز أخراج قيمتها؟

ولا يجزئ إخراج القيمة في الزكاة مطلقاً سواء كانت في المواشي أو المعشرات لمخالفتها النصوص



ما حكم شراء الشخص زكاته؟

ويحرم على الشخص شراء زكاته وصدقته ولو اشتراها من غير من أخذها لحديث عمر لا تشتره ولا تعد في صدقتك وإن أعطاكه بدرهم فإن العائد في صدقته كالعائد في قبضه متفق عليه



متى تجب أخراجها؟ وما حكم تأخير أخراجها؟

يجب إخراجها فوراً كالنذر والكفارة لأن الأمر المطلق يقتضي الفورية ومنه { وآتوا الزكاة } وله تأخيرها لزمن الحاجة نص عليه وقيد جماعته بزمن يسير



لن تخرج الزكاة؟

ولقريب وجار لأنها على القريب صدقة وصلة والجار في معناه



وما حكم من تعذر عليه النصاب؟

ولتعذر إخراجها من النصاب ولو قدر أن يخرجها من غيره لأنها مواساة فلا يكلفها من غيره فإن أخرجها من غير جاز



ما حكم من يجحد الزكاة؟ أو منعها بخلاً؟

ومن جحد وجوبها عالماً كفر ولو أخرجها لتكذيبه لله ولرسوله واجماع الأمة يستتاب فإن تاب وإلا قتل ومن منعها بخلاً وتهاونا أخذت منه وعزر لإرتكابه محرماً



ما حكم من ادعى أنه أخرج زكاته ؟ أو ادعى أنه لم يتم الحول على ماله أو ادعى غير ذلك ؟

ومن ادعى إخراجها أو بقاء الحول أو نقص النصاب أو زوال الملك صدق بلا يمين لأنها عبادة وحق لله تعالى فلا يحلف عليها كالصلاة



ما حكم الزكاة في مال الصغير و المجنون ؟

ويلزم أن يخرج عن الصغير والمجنون وليهما نص عليه لأنه حق تدخله النيابة فقام الولي فيه مقام المولى عليه كنفقة وغرامة



ما الذي يسن فعله عند القيام بإعطاء الزكاة و توزيعها ؟

ويسن إظهارها لتنتفي عنه التهمة

وأن يفرقها ربها بنفسه ليتيقن وصولها إلى مستحقها وقال عثمان رضي الله عنه هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليقبضه ثم يزكي بقية

ماله وأمر علي رضي الله عنه وأجد الركاز أن يتصدق بخمسه

ويقول عند دفعها اللهم اجعلها مغنماً ولا تجعلها مغرمًا لحديث أبي هريرة مرفوعاً إذا أعطيتكم الزكاة فلا تنسوا ثوابها أن تقولوا اللهم اجعلها مغنماً ولا تجعلها مغرمًا رواه ابن ماجه

ويقول الاخذ أجرك الله فيما أعطيت وبارك لك فيما أبقيت وجعله لك طهوراً لقوله تعالى { خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم } أي أدع لهم قال عبد الله بن أبي أوفى كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتاه قوم بصدقتهم قال اللهم صل على آل فلان فأنتاه أبي بصدقته فقال اللهم صل على آل أبي أوفى متفق عليه



ما حكم النية عند إخراج الزكاة ؟

ويشترط لإخراجها نية من مكلف



أين يكون موضع النية لإخراج الزكاة ؟

وله تقديمها بيسير والأفضل قرنهما بالدفع فينوي الزكاة أو الصدقة الواجبة لحديث إنما الأعمال بالنيات



من نوى صدقة مطلقة هل يجزئ ذلك عن الزكاة ؟

ولا يجزئ إن نوى صدقة مطلقة ولو تصدق بجميع ماله لأن الصدقة تكون نفلاً فلا تنصرف إلى الفرض إلا بالتعيين وكما لو صلى صلاة مطلقة



إذا أخرج المال بنية واحدة أنه مال الزكاة فهل يجب أيضاً أن ينوي نية أخرى وهي نية أداء فرض ؟

ولا تجب نية الفرضية إكتفاء بنية الزكاة لأنها لا تكون إلا فرضاً

أي أنه لا يجب عند دفع الزكاة أن ينوي أنها فرض وذلك إكتفاء بنية الزكاة لأن الزكاة لا تكون إلا فرضاً.



هل يجب تعيين المال الذي يخرج منه ؟

ولا تعيين المال المزكى عنه فإن كان له نصابان فأخرج الفرض عن أحدهما بعينه أجزأه لأن التعيين لا يضر قاله في الكافي مثاله : شخص لديه ٥ من الإبل فيجب أن يخرج فيها شاة واحدة أو لديه أربعون شاة فيخرج فيها شاة واحدة فلا يجب أن يعين أن هذه الشاة بعينها هي عن الأربعين شاة . و تلك عن الخمسة من الإبل.



كيف تكون نية الزكاة عند التوكيل لإخراج الزكاة ؟

وان وكل في إخراجها مسلماً أجزأته نية الموكل مع قرب الإخراج لأن الفرض متعلق بالموكل مع قرب الإخراج لأن الفرض متعلق بالموكل وتأخر الأداء عن النية بزمن يسير جائز ولا نوى التوكيل أيضاً لئلا يخلو الدفع إلى المستحق عن نية مقارنة أو مقاربة



ما حكم إعطاء أموال الزكاة لغير بلدته ؟

والأفضل جعل زكاة كل مال في فقراء بلده ويحرم نقلها إلى مسافة قصر وتجزئ لما في حديث معاذ فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ولأن عمر أنكر على معاذ لما بعث إليه بثلاث الصدقة ثم بشرها ثم بها وأجابه معاذ بأنه لم يبعث إليه شيئاً وهو يجد أحداً يأخذه منه رواه أبو عبيد



ما حكم تعجيل الزكاة وهي أن يقوم بإخراج زكاة الحال القادم ؟

ويصح تعجيل الزكاة لحولين فقط لما روى أبو عبيد في الأموال عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم تعجل من العباس صدقة سنتين ويعضده رواية مسلم فهي علي ومثلها إذا كمل النصاب لا منه للحولين لنقص النصاب الذي هو سببها فلا يجوز تقديمها عليه كالكفارة على الحلف قال المغني بغير خلاف نعلمه

فإن تلف النصاب أو نقص وقع نفلاً لأنقطاع الوجوب ولا رجوع له إلا فيما بيد الساعي عند تلف النصاب ومثال :

أن يكون شخص لديه ٤٠ شاة فأراد أن يعجل ويخرج زكاة عامين ولكنه لما أخرج مقدار الزكاة وهي شاة واحدة صار لديه ٣٩ شاة فهنا نقص عن النصاب فذلك لا يستطيع التعجيل . وحتى لو أخرجها فإنها تقع نفلاً ولا تجزئ عن الزكاة . وأما إذا كان لديه مثلاً ٤٤ أو ٤٣ وغير ذلك فهذا



ما هي الأصناف المستحقة للأخذ من الزكاة ؟ وكم عددها ؟ مع تعريف لكل منها ؟

وهم ثمانية للآية وحديث إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم هو فيها فجزأها ثمانية أجزاء فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك رواه أبو داود فلا يجوز صرفها لغيرهم كبناء مساجد وتكفين موتى ووقف مصاحف الأول الفقير وهو من لم يجد نصف كفايته فهو أشد حاجة من المسكين لأن الله بدأ به وإنما يبدأ بالأهم فالأهم الثاني المسكين وهو من يجد نصفها أو أكثرها لقوله تعالى { أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر } فأخبر أن لهم سفينة يعملون بها ولأن النبي صلى الله عليه وسلم استعاذ من الفقر وقال اللهم أحيني مسكيناً وأمتني مسكيناً واحشني في زمرة المساكين رواه الترمذي فدل على أن الفقراء أشد فيعطى كل واحد منهما ما يتم به كفايته الثالث العامل عليها كجابي وحافظ وكاتب وقاسم لدخولهم في قوله تعالى { والعاملين عليها } وكان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث على الصدقة سعاةً ويعطيهم عمالتهم

الرابع المؤلف وهو السيد المطاع في عشيرته ممن يرحى إسلامه أو يخشى شره لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى صفوان بن أمية يوم حنين قبل إسلامه ترغيباً له في الإسلام وعن أبي سعيد قال بعث علي وهو باليمن بذهبية فقسها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أربعة نفر الأقرع بن حابس الحنظلي وعيينة بن بدر الفزاري وعلقمة ابن علاثة العامري ثم أحد بني كلاب وزيد الخير الطائي ثم أحد بني نبهان فغضبت قريش وقالوا أنعطى صناديد نجد وتدعنا فقال إني إنما الذي فعلت ذلك أنألفهم متفق عليه - قال أبا عبيد وإنما الذي يؤخذ من أموال أهل اليمن الصدقة أو يرجى بعطيته قوة إيمانه لقول ابن عباس في المؤلفه قلوبهم هم قوم كانوا يأتون رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرضخ لهم من الصدقات فإذا أعطاهم من الصدقة قالوا هذا دين صالح وإن كان غير ذلك عابوه رواه أبو بكر في التفسير أو إسلام نظيره

أو جبايتها ممن لا يعطيها لأن أبا بكر رضي الله عنه أعطى عدي ابن حاتم والزبرقان بن بدر مع حسن نياتهما وإسلامهما رجاء إسلام نظرائهما وعدم إعطاء عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم للمؤلفة لعدم الحاجة إليهم لا تسقط سهمهم لأنه ثابت بالكتاب والسنة ولا يثبت النسخ بالإحتمال

الخامس المكاتب ويجوز العتق منها لعموم قوله تعالى { وفي الرقاب } ويجوز أن يفدي بها أسيراً مسلماً نص عليه لأنه فك رقبة السادس الغارم وهو من تدين للأصلاح بين الناس أو تدين لنفسه وأعسر لدخوله في قوله تعالى { والغارمين } وعن أنس مرفوعاً إن المسألة لا تحل إلا لثلاثة لذي فقر مدقع أو لذي غرم مفظع أو لذي دم موجه رواه أحمد وأبو داود وفي حديث قبيصة بن مخارق الهلالي قال تحملت حمالة فأتيته النبي صلى الله عليه وسلم أسأله فيها فقال أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها ثم قال يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك الحديث رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي

السابع الغازي في سبيل الله وإنما يستحقه الذين لا ديوان لهم فيعطى ولو غنياً لأنه لحاجة المسلمين قال في الفروع ويتوجه أن الرباط كالغزو ويعطى الفقير ما يحج به الفرض ويعتمر لحديث الحج والعمره في سبيل الله - رواه أحمد الثامن ابن السبيل وهو الغريب المنقطع بغير بلده لحديث أبي سعيد مرفوعاً لا تحل الصدقة لغني إلا في سبيل الله أو ابن السبيل أو جار فقير يتصدق عليه فيهدي لك أو يدعوك رواه أبو داود وفي لفظ لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسه للعامل عليها أو رجل اشتراها بماله أو غارم أو غاز في سبيل الله أو مسكين تصدق عليه فأهدى منها لغني رواه أبو داود وابن ماجه



ما هو المقدار الذي يأخذ المستحقون من أموال الزكاة ؟

فيعطى الجميع من الزكاة بقدر الحاجة فيعطى الفقير والمسكين ما يكفي حوله والغارم والمكاتب ما يقضيان به دينهما والغازي ما يحتاج إليه لغزوه وابن السبيل ما يوصله إلى بلده والمؤلف ما يحصل به التأليف إلا العامل فيعطى بقدر أجرته ولو غنياً أو قنا لأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث عمر ساعياً ولم يجعل له أجره فلما جاء أعطاه متفق عليه



هل يجزئ دفع أموال الزكاة للذين استولوا على السلطة و لو كانوا من الخوارج أو البغاة ؟

ويجزئ دفعها إلى الخوارج والبغاة لأن ابن عمر كان يدفع زكاته إلى من جاءه من سعاة ابن الزبير أو نجد الحاروري قال في الشرح بغير خلاف علمناه في عصرهم وكذلك من أخذها من السلاطين قهراً أو اختياراً عدل فيها أو جار قال أحمد قيل لابن عمر إنهم يقلدون بها الكلاب ويشربون بها الخمر قال

إدفعها عليهم وقال سهيل بن أبي صالح أتيت سعد بن أبي وقاص فقلت عندي مال وأريد إخراج زكاته وهؤلاء القوم على ما ترى قال ادفعها إليه فانيت ابن عمر وأبا هريرة وأبا سعيد رضي الله عنهم فقالوا مثل ذلك وبه قال الشعبي والأوزاعي



ما هي الأصناف التي لا يجزئ دفع الزكاة إليهم ؟

ولا يجزئ دفع الزكاة لكافر غير المؤلف لحديث معاذ تُوخذ من أغنيائهم فترد إلى فقرائهم وقال ابن المنذر أجمعوا على أن الذمي لا يعطى من الزكاة

ولا للرقيق لأن نفقته على سيده قال في الشرح ولا يعطى الكافر ولا المملوك لا نعلم فيه خلافا

ولا للغني بمال أو كسب سوى ما تقدم لقوله صلى الله عليه وسلم لا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب وقوله لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي رواهما أحمد وأبو داود

ولا لمن تلزمه نفقته كزوجته ووالديه وإن علو وأولاده وإن سفلو الوارث منهم وغيره نص عليه وقال ابن المنذر أجمعوا على أنها لا تدفع إلى الوالدين في الحال التي يجبر على النفقة عليهم ولأن الدفع إلى من تلزمه نفقته يغنيهم عن النفقة ويسقطها عنه فيعود النفع إليه فكانه دفعها إلى نفسه

ولا للزوج لأنها تنتفع بالدفع إليه وعنه يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم لزينب امرأة ابن مسعود زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم أخرجه البخاري ولأنه لا تلزمها نفقته فلم تحرم عليه زكاتها كالأجنبي وأما الزوجة فلا يجوز دفعها إليها حكاه ابن المنذر إجماعاً لوجوب نفقتها عليه

ولا لبني هاشم قال في الشرح لا نعلم فيه خلافا وسواء أعطوا من الخمس أم لا لعموم قوله صلى الله عليه وسلم إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد إنما هي أوساخ الناس رواه مسلم ما لم يكونوا غزاة أو مؤلفة أو غارمين لإصلاح ذات البين فيعطون لذلك وكذا مواليتهم لحديث أبي رافع مرفوعاً إننا لا تحل لنا الصدقة وإن موالي القوم منهم رواه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه



هل تصح الزكاة عند دفعها لغير مستحقها جهلاً ؟

فإن دفعها لغير مستحقها وهو جهل ثم علم لم يجزئه ويستردها منه بمنائها لأنه لا يخفى حاله غالباً كدين الأدي و إن دفعها لمن يظنه فقيراً فإن غنيا أجزأه لقوله صلى الله عليه وسلم للرجلين إن شئتما أعطيتكما منها ولا حظ فيها لغني وقال للذي سأله من الصدقة إن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك فاكتمى بالظاهر ولأن الغني يخفى فاعتبار حقيقته يشق



على من تسن تفريق الزكاة ؟

وسن أن يفرق الزكاة على أقاربه الذين لا تلزمه نفقتهم على قدر حاجتهم لقوله صلى الله عليه وسلم صدقتك على ذي الرحم صدقة وصلة وعلى ذوي الأرحام كعمته وبنت أخيه ويخص ذوي الحاجة لأنهم أحق



إذا تبرع المزكي بالنفقة على شخص لا تلزمه نفقته وضمه إلى عياله . فهل يجزئ إعطاءه من الزكاة ؟

وتجزئ إن دفعها لمن تبرع بنفقته بضمه إلى عياله اختاره الشيخ نقي الدين لدخوله في العموميات ولا نص ولا إجماع يحرجهم ولحديث زينب وفيه تجزئ الصدقة عنهما على أزواجهما وعلى أيتام في حجورهما قال لهما أجران أجر القرابة وأجر الصدقة رواه البخاري



متى تسن صدقة التطوع ؟ وما هي أفضل أحوالها ؟

وتسن صدقة التطوع في كل وقت لقوله تعالى { من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة } وقال صلى الله عليه وسلم إن الصدقة لتطفي غضب الرب وتدفع ميتة السوء حسنه الترمذي وعن أبي هريرة مرفوعاً من تصدق بعدل تمرد من كسب طيب ولا يصعد إلى الله إلا الطيب فإن الله تعالى يقبلها بيمينه ثم يربيها لصاحبها كما يربي أحدكم فلوه حتى تكون مثل الجبل متفق عليه . لا سيما سرا لقوله تعالى { وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم } الآية وفي حديث سبعة يظلهم الله في ظله ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه

وفي الزمان والمكان الفاضل كشهر رمضان وعشر ذي الحجة وكالحرمين لمضاعفة الصلاة فيهما وقال ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل الحديث متفق عليه وعن أنس سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الصدقة أفضل قال صدقة في رمضان رواه الترمذي

وعن ابن عباس مرفوعاً ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام يعني أيام العشر قالوا يارسول الله ولا الجهاد في سبيل الله قال ولا الجهاد في سبيل الله إلا رجل خرج بماله ونفسه ثم لم يرجع من ذلك بشيء رواه البخاري وعلى جاره لقوله تعالى { والجار ذي القربى والجار الجنب } وحديث ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه متفق عليه وذوي رحمه فهي صدقو وصلة لقوله تعالى { وبأولادك إحساناً وبذي القربى } وحديث أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح رواه أحمد وغيره



ما حكم من تصدق بصدقة أنقصت من مؤنته اللازمة أو أضرت به أو بغريمه الذي يطالب بماله ؟

ومن تصدق بما ينقص مؤنة تلزمه أو أضرب بنفسه أو غريمه أثم بذلك لقوله صلى الله عليه وسلم وأبدأ بمن تعمل وخير الصدقة عن ظهر غنى متفق عليه وحديث كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت رواه مسلم وعن أبي هريرة قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصدقة فقام رجل فقال يارسول الله عندي دينار قال تصدق به على نفسك قال عندي آخر قال تصدق به على ولدك قال عندي آخر قال تصدق به على خادمك قال عندي آخر قال أنت أبصر رواه أبو داود وقال صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فإن وافقه عياله على الإيثار فهو أفضل لقوله تعالى { ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة } وقال صلى الله عليه وسلم أفضل الصدقة جهد من مقل إلى فقير في السر رواه أبو داود



ما حكم من تصدق فيجعل نفسه في حالة ضيقة ؟

وكره لمن لا صبر له أو عاده له على الضيق أن ينقص نفسه عن الكفاية التامة نص عليه لأنه نوع إضرار به وروى أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يأتي أحدكم بما يملك فيقول هذه صدقة ثم يقعد يستكف الناس خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وقال صلى الله عليه وسلم تسعد إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس متفق عليه



ما حكم المن بالصدقة ؟

والمن بالصدقة كبيره ويبطل به الثواب على نص الإمام أحمد أن الكبيره ما فيه حد في الدنيا أو وعيد في الآخرة لقوله تعالى { لا تبطلوا صدقاتكم بالئن والأذى } الآية وحديث ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم المسبل والمنان والمنفق سلعته بالحلف الكاذب



والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أنتهى بفضل الله ومنه كتاب الزكاة س و ج

يلحقه بمشينة الرحمن كتاب الصيام والأعتكاف س و ج

من كتاب منار السبيل في شرح الدليل

معهد شيخ الإسلام العلمي تحت إشراف فضيلة العلامة/أبي إسحاق الحويني